لعدد من غير محددي الجنسية

«حقوق الإنسان»: حل جذري خلال شهرين لمشكلة الجناسي المثبتة في البطاقات الأمنية

■ التعهد الذي اشترطته لجنة الجوازات المزورة تسبب في عزوف الكثيرين عن مراجعتها

لجنة حقوق الانسان

ناقشت لجنة حقوق الإنسان البرلمانية خلال اجتماعها الفرعي الخامس قضية الجناسي الموضوعة في البطاقات الأمنية لعدد من غير محددي الجنسية بحضور وزير الداخلية الشيخ خالد الجراح.

وقال رئيس اللجنة النائب د. عادل الدمخي في تصريح بالمركز الإعلامي في مجلس الأمة إن وزير الداخلية رحب بالالتماسات التي قدمتها اللجنة بهذا الخصوص، مشيرًا إلى أن الوزير وعد بالتقاء اللجنة خلال شهرين لوضع حلول جذرية للقضية.

وأشار الدمخي إلى أن الاجتماع تطرق إلى لجنة الجوازات المزورة السابقة، مبينًا أن عدد الذين راجعوا اللجنة ٣٠٠ من أصل ٧ آلاف شخص لديه جواز مزور.

وذكر أن السبب في عدم مراجعة العديد منهم هو أن اللجنة اشترطت عليهم توقيع تعهد تعديل وضع لمن لا يملك إحصاء ١٩٦٥ مؤكدًا أن هذه المعاناة تتفاقم وأن آثارها خطيرة على الدولة.

وقال الدمخي إن اللجنة البرلمانية طالبت بوضع حلول جذرية لتلك المشكلة وعدم إلزام أحد بتعهدات معتبرًا أن هذا الوضع لا يمكن أن يستمر خاصة بعد أن تم إيجاد حلول لهم في ١٢ جهة بالدولة.

وطالب الجهاز المركزي بتعديل هذا الوضع لافتًا إلى أن الاجتماع المقبل سوف نضع نقاط الحل خلال شهرين في هذه القضية خاصة وأن الحكومة تتبنى هذا الملف وتسعى لحله في أسرع وقت.

وبين الدمخي أن اللجنة قررت تخصيص اجتماعها يوم الأحد بعد المقبل لمناقشة القضايا الإنسانية التي أثيرت في استجواب وزيرة الشؤون من الجانب الإنساني

■ عدد الذين راجعوا اللجنة 300 من أصل 7 آلاف وعلى الجهاز المركزي تعديل هذا الوضع

سواء للمعاقين أو المساعدات الاجتماعية، مشيرًا إلى أن اللجنة سوف تلتقي وزيرة الشؤون لمناقشتها في تلك التشريعات.

من جهة أخرى أعرب الدمخي عن شكره اللجنة التشريعية على موافقتها على المقترح النيابي بشأن تعديل اللائحة الداخلية والذي يقضي بعدم سجن النواب إلا بعد حكم بات في محكمة التمييز. وبين الدمخي أن النواب الثلاثة الذين وافقوا على المقترح هم النواب طلال الجلال والحميدي السبيعي ومحمد الدلال معتبرًا أن هذا القانون ليس بدعة بل هو موجود بالفعل في بعض الدول ويؤكد عدم جواز سجن النواب إلا بعد رفع الحصانة عنهم.

يرى أن الغانم تخاذل في الدفاع عن مادة أساسية في الدستور التي تحمي النائب من أي محاولات انتقامية

الموزري: الدولة ومجلس الأمة ليسا طرفًا في الشكوى التي قدمتها إلى «البرلماني الدولي»

شعيب الموزري

أكد النائب شعيب الموزري أن الدولة ومجلس الأمة ليسا طرفًا في الشكوى التي قدمها إلى الاتحاد البرلماني الدولي لأن الشكوى موجهة ضد رئيس مجلس الأمة بصفته.

وقال الموزري في تصريح بالمركز الإعلامي في مجلس الأمة إن ما ذكره رئيس مجلس الأمة في تصريحاته بانه ذاهب للدفاع عن سمعة الكويت غير صحيح لأن زيارة الرئيس الهدف منها حضور اجتماع اللجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني الدولي للتجهيز للمؤتمرات والاجتماعات القادمة.

وأضاف "كنت أتمنى من الرئيس أن يستخدم المعلومات الصحيحة، وأول معلومة غير صحيحة بانه ذاهب للدفاع عن سمعة الكويت ولماذا لم يقل إنه وصله استفسار من الاتحاد الدولي بشأن شكوى شعيب الموزري".

وأضاف "القضية هي شكوى تقدمت بها شخصيًا ضد رئيس مجلس الأمة بصفته وليس شخصيًا، لأن ما يعنيني القضية التي يعاني منها الآن مجلس الأمة وفيها مخالفة صريحة للدستور".

وتساءل "لماذا يحاول الأخ الرئيس أن يربط سمعة الكويت بالشكوى، وانت لست الكويت بل انت فرد من افراد الشعب الكويتي".

وذكر الموزري أن "اكثر تقارير صدرت من الامم المتحدة ضد التجاوزات والمخالفات كانت اثناء فترة تولي الأخ الرئيس خلال الأربع سنوات السابقة من عهده ومن خلال القوانين التي تم تشريعها بمعرفته ورئاسته للمجلس".

وقال "انت خذلت إخواننا النواب وتم حبسهم بالمخالفة للمادة ١١١ من الدستور ولم تتحرك أبدًا لحماية مادة من مواد الدستور".

وبين أن "الرسالة وصلت إلى رئيس مجلس الأمة يوم الاثنين من الاتحاد البرلماني عن موضوع الشكوى، فلماذا لم يذكر في تصريحه انه أبلغ بالشكوى المقدمة، ولماذا حاول أن يطرح في وسائل الإعلام انه ذاهب للدفاع عن سمعة الكويت ولماذا لم يقل إنه وصله استفسار من الاتحاد الدولي بشأن شكوى شعيب الموزري".

وأضاف أن رئيس مجلس الأمة خذلنا في الدفاع عن مادة اساسية في الدستور وهي التي تحمي النائب من أي محاولات انتقامية من أي طرف، وهذه المادة وضعت حتى يكون عضو مجلس الأمة حرًا في ما يبديه من آراء، سواء بطرح او تشريع او محاسبة او رقابة.

وبين الموزري أن رئيس مجلس الأمة طلب الاجتماع مع رئيس الاتحاد الدولي والأمين العام دون أن يحدد الموضوع الذي طلب الاجتماع من أجله.

وأشار إلى أن من حقه وفقًا للوائح الاتحاد البرلماني الدولي أن يتم إبلاغه عن كل ما يجري، وعند حدوث شيء او مزاعم من أي طرف من الأطراف سواء من رئيس مجلس الأمة او مرافقيه سوف يرد عليه ويوضح ما يجري للشعب الكويتي كله.

وأكد الموزري أن ما تم هو بداية المشوار وهناك اجتماعات خارج الكويت بخصوص ممارسات رئيس المجلس في البرلمان، وأن لديه اجتماعات ولقاءات مع مجموعة اتحاد البرلمان الأوربي وجلسات استماع.

وفي موضوع آخر قال الموزري إن الحكومة لو استخدمت ربع ما بذلته في الدفاع عن وزيرة الشؤون للمصلحة العامة فسوف نقفز إلى مرحلة من الإصلاح الحقيقي مشيرًا إلى أن الوزيرة تسلمت مسؤولية الخطوط الكويتية وأيضا مؤسسات المعاقين وغيرها والكل يعلم ما يحصل، وأيضا تسلمت ملف التنمية وإلى الآن التنمية معطلة

أكد رفضه ضريبة القيمة المضافة

العدساني: سأستجوب رئيس الوزراء إذا مست الحكومة جيوب المواطنين

■ قيمة الدعم في السنة الحالية لم تزد كثيرا عن سابقتها والبيانات المالية للدولة فوق الممتازة

رياض العدساني

■ سعر نقطة التعادل بعد استقطاع نسبة احتياطي الأجيال القادمة هو 71 دولاراً

■ على الحكومة التركيز على تنويع مصادر الدخل وتسهيل القوانين لاستقطاب المستثمر الأجنبي

وقال العدساني في تصريح بالمركز الإعلامي في مجلس الأمة إنه يجب ألا يتم معالجة إخفاقات الميزانية من خلال المس بجيب المواطنين بل يفترض إيقاف الهدر في الإنفاق وعدم البذخ فيه مشيرًا إلى أن قيمة الدعم في السنة المالية الحالية لم تزد عن سابقتها إلا بـ 378 مليون دينار.

وأضاف أن البيانات المالية للدولة والاحتياطات العامة فوق الممتازة، وأن الإيرادات العامة في السنة المالية 2017/ 2018 كانت بقيمة 13 مليار دينار، وفي السنة المالية 2018/ 2019 تبلغ 15 مليار دينار، بزيادة متوقعة تقارب 13 بالمئة في الإيرادات.

وذكر أن سعر البرميل المقدر في الميزانية يبلغ 50 دولارًا، ولكنه فعليًا فاق ٦٥ دولارًا، ومن الطبيعي أن تكون الميزانية أفضل من المقدر، كما أن سعر نقطة التعادل بعد استقطاع نسبة احتياطي الأجيال القادمة هي 71 دولارًا.

وأوضح أن تلك الأمور تبين أنه لا يوجد عجز حقيقي وحتى لو كان هناك عجز في الميزانية العامة لكن الاحتياطات والصناديق السيادية كما ذكرت رصيدها فوق الممتاز.

وأضاف أن الحكومة تقول إن الرواتب تجاوزت 11 مليار دينار وكانت في العام الماضي 10 مليارات و800 مليون دينار، فإن الفرق هو 366 مليون دينار.

وبين أن هذه المبالغ تشمل بند الرواتب وما في حكمها وتضم تعويضات العاملين في الوزارات والإدارات الحكومية وفي الجهات الملحقة والمستقلة ودعم العمالة في القطاع غير الحكومي ومساهمة الخزانة العامة في التأمينات الاجتماعية بمليغ ملياري دينار.

وأكد العدساني أن المفترض أن تركز الحكومة على تنويع مصادر الدخل وتسهيل القوانين لاستقطاب المستثمر الأجنبي وعدم المساس بجيوب المواطنين وعدم زيادة الأسعار.

وأشار إلى أن حديث الحكومة عن أننا سنمر بعجوزات غير صحيح والمفترض أن تعزز الاستثمارات الخارجية كما حصل في العام الماضي الذي كانت فيه إيرادات الدولة من الاستثمارات أكثر من العوائد النفطية.

وشدد العدساني على أنه يرفض جملة وتفصيلا تطبيق ضريبة القيمة المضافة، وأنه إذا عرضت على المجلس فسيرفضها

■ سعر البرميل المقدر في الميزانية يبلغ 50 دولاراً ولكنه فعليًا تعدى الـ 65 دولاراً

لأن أكثر من سيتأثر بها هو المواطن البسيط.

وذكر أنه حتى لو كانت الضريبة بقيمة 5 بالمئة فإن التاجر ونظرًا لضعف رقابة الحكومة عليه سيزيد الأسعار وسيكون الأكثر تأثرًا هو المواطن البسيط.

وأعاد العدساني التأكيد على أن طلب الحكومة السماح بالاقتراض سيزيد نسبة الفائدة على القرض لأنه طويل الأجل كما أنه أمر ليس له داع طالما كان هناك ٢٠ مليار دينار محتجزة في مؤسسات الدولة يفترض تحويلها إلى الاحتياطي العام.

وقال العدساني إن لكل دولة ظروفها، وإذا أقرت إحدى الدول الخليجية ضريبة القيمة المضافة فليس بالضرورة أن تقرها الكويت أيضا.

وأشار إلى أنه إذا أرادت الحكومة أن تتبنى الأمور الموجودة لدى الدول المجاورة فعليها أن تقيس التنمية التي لديهم والمشاريع التي أنجزت وأخذ الإيجابيات وتطويرها وتفعيلها في الكويت على أرض الواقع.

سندعم كل تجربة فاعلة لإشراك الشباب في العمل الحر

الصالح: «الإحلال وأزمة التوظيف» ستعمل على تحديد مكامن الخلل في أجهزة الدولة

خليل الصالح

أكد رئيس لجنة الإحلال وأزمة التوظيف البرلمانية النائب خليل الصالح أن اللجنة ستسعى إلى الوقوف على مكامن الخلل في أجهزة الدولة لحل مشكلة التوظيف.

وقال في تصريح صحفي إن اللجنة ستدعم كل تجربة فاعلة في إشراك الشباب في العمل الحر وتوسيع دائرة الوظائف التي تستقطب الشباب، وإنها لن تدخر جهدًا في تعزيز التجارب الناجحة في هذا الخصوص.

وأشاد الصالح في هذا الصدد بجهود وكيلة وزارة الدولة لشؤون الشباب الشيخة الزين الصباح في استقطاب الكفاءات الكويتية.

وقال "إنه قام بزيارة إلى مكتب وزارة الدولة لشؤون الشباب واطلع على التجربة المميزة التي تقوم عليها الشيخة الزين الصباح لفتح آفاق العمل أمام الشباب الكويتي".

وأوضح أن لجنة الإحلال والتوظيف البرلمانية ستوجه الدعوة لها في اجتماع مقبل للوقوف عن قرب على هذه التجربة وكيفية الاستفادة منها في دعم توظيف الشباب الكويتي، لافتًا إلى وجود نحو 30 منشأة شبابية ضمن هذه التجربة

يرى أنه متعمد

العتيبي يطالب بحل حاسم تجاه عدم رد الوزراء على الأسئلة البرلمانية

خالد العتيبي

أعرب النائب خالد العتيبي عن استيائه من تأخر رد الوزراء على الأسئلة البرلمانية، معتبرًا أن هناك تأخيرًا متعمدًا من بعض الوزراء في الرد، وطالب بإيجاد حلول لذلك استنادًا إلى أن اللائحة الداخلية لمجلس الأمة تنص على أن يتم الرد خلال أسبوعين أو طلب التمديد لأسبوعين إضافيين.

وتساءل العتيبي في تصريح بالمركز الإعلامي في مجلس الأمة "ما مشكلة الوزراء مع الأسئلة البرلمانية؟"، مشيرًا إلى أنه وجه ١١ سؤالا إلى وزير التجارة والصناعة وزير الدولة لشؤون الشباب خالد الروضان منذ ٢١ ديسمبر ٢٠١٧ عن المشاكل التي يواجهها المواطنون والمستثمرون المستأجرون للقسائم الصناعية.

وأشار إلى أن السبب في تلك المشاكل يكمن في الممارسات التعسفية وغير القانونية التي تنتهجها شركة المخازن العمومية بالمخالفة للعقد المبرم مع هيئة الصناعة.

وشدد العتيبي على أن المواطنين تكبدوا أشد الخسائر بسبب المخالفات التي تقوم بها شركة المخازن في ظل غض هيئة الصناعة النظر عنها.

وبين أنه رغم مرور شهر ونصف الشهر على تقديم تلك الأسئلة إلا أن الروضان لم يرد أو يطلب التمديد، مؤكدًا أنه سيتجه إلى مساءلة الوزير سياسيًا إذا لم يرد حسب اللوائح المعمول بها بمجلس الأمة.